الفصل الثاني عشر

منهج البحث في التاريخ[1]

١ - تمهيد

ليس التاريخ أحد العلوم التجريبية، بل هناك فروق واضحة تفصل بينه وبينها، ذلك بأن التاريخ بمعناه العام أو الخاص لا يدرس سوى الماضي. أما العلوم التجريبية فإنها تدرس الظواهر الراهنة، وتحاول أن تهتدي إلى القوانين العامة؛ أي إلى العلاقات الثابتة بين الأشياء، بصرف النظر عن اختلاف الزمان أو المكان. وهي تعتمد على الملاحظة والتجربة، وتقوم على التعميم. ويمكن تحديد صيغ القوانين فيها تحديدًا يكاد يكون رياضيًّا بحتًا. أما الظواهر التاريخية فلا تقع مباشرة تحت ملاحظتنا، ولا يمكن دراستها إلا بعد وقوعها. أضف إلى ذلك أنها لا تتكرر مطلقًا على نمط واحد. وهذا هو ما يعبرون عنه بقولهم: إن التاريخ لا يعيد نفسه. ويترتب على اختلاف كل من طبيعة الظواهر التاريخية والظواهر الطبيعية أن الطريقة التي تستخدم في دراسة الأولى

(١) لم نشأ التوسع في هذا الفصل؛ لأن بعض المؤرخين من الشرقيين عرضوا للمنهج التاريخي، وقد اعتمدوا اعتمادًا كبيرًا على كتاب «سينيوبوس» المسمى «بمقدمة للدراسات التاريخية»، وهو خير كتاب أُلف في هذا الموضوع. ونحن نومئ هنا إلى كتاب «مصطلح التاريخ» للدكتور أسد رستم، وكتاب «مناهج البحث التاريخي» للدكتور حسن عثمان.

تختلف بالضرورة عن الطريقة التي تستخدم في دراسة الثانية. وقد يقال إن المؤرخ يجمع الوثائق ويلاحظها بطريقة مباشرة، وإنه يشبه في ذلك عالم الطبيعة. ولكن شتان بين مسلك كل منهما، وبين النتائج التي يصلان إليها. فإن الأول يتخذ الوثائق نقطة بدء للوصول إلى تحديد الظواهر التاريخية؛ في حين أن الآخر يتخذ ملاحظة الظواهر وسيلة إلى وضع الفروض والكشف عن القوانين(١).

لكن على الرغم من هذه الفروق فهناك أوجه شبه بين طريقة البحث في التاريخ والعلوم التجريبية، إذ يستخدم المؤرخ في الواقع طريقة استقرائية يغلب عليها طابع التحليل والتركيب العقليين؛ بينما يغلب طابع الملاحظة والتجربة على العلوم الأخرى. كذلك يهدف البحث التاريخي إلى الكشف عن العلاقات السببية بين الحوادث الماضية.

وسنرى أنه لا يمكن فهم الماضي وتفسير حوادثه إلا إذا اعتمد الباحث على بعض الوسائل الخاصة، وإلا إذا مر بمرحلتين أساسيتين واضحتي المعالم، ونعني بها مرحلتي التحليل والتركيب. وتتكون المرحلة الأولى من عدة خطوات تدريجية تبدأ بجمع الوثائق ونقدها والتأكد من شخصية أصحابها وتنتهي إلى تحديد الحقائق التاريخية الجزئية. ثم تبدأ المرحلة الثانية عندئذ، فيأخذ المؤرخ في تصنيف هذه الحقائق والتأليف بينها تأليفًا عقليًّا. وقد يضطر إلى سد ما يلقاه فيها من فجوات بالفروض التي يعمل على التحقق من صدقها. فإذا تم له ذلك استطاع الاهتداء إلى الصلات بين الحوادث وتوضيح ما خفي من أسرارها.

---

(١) ارجع إلى: Introduction To the Study of History, Seignobos. 64.

٢ - التاريخ علم أم فن؟

يظن بعض الناس أن التاريخ ليس جديرًا بأن يسمى علمًا. وقد يعضد هذا الرأي بالحجتين الآتيتين وهما:

أولًا: لا يلاحظ المؤرخ الظواهر التي يدرسها بطريقة مباشرة؛ وإنما يعتمد على الطريقة العتيقة التي تتلخص في السماع عن الآخرين والنقل عنهم، أو الأخذ عن بعض الوثائق التي دوَّنها أشخاص رأوا هذه الظواهر أو سمعوا بها. ومن البديهي أنه يجب الحذر من مثل هذه الطريقة والشك في كل ما تؤدي إليه من نتائج، إذ كثيرًا ما يشوه الناس الحقائق حين ينقلونها. وإذا كان هذا التشويه أمرًا ملموسًا ومشاهدًا فيما يتصل بالحوادث قريبة العهد أو المعاصرة، فكيف لا يكون الأمر كذلك فيما يتعلق بالحوادث البعيدة؟ وإذن فالفارق كبير بين التاريخ وبين العلوم المضبوطة الأخرى.

ثانيًا: لا يحق لنا أن نطلق اسم العلم على أي بحث نظري إلا إذا أمكن استخدامه في التنبؤ بالمستقبل؛ أي إلا إذا هدانا إلى الكشف عن بعض العلاقات أو القوانين العامة التي يمكن تطبيقها على الظواهر مهما اختلفت أزمانها أو أماكنها. ولا شك في أنه لا يمكن تحقيق هذا الشرط في التاريخ، إذ لا يدور بخلد عاقل أن يتصدى لتأكيد القضية الآتية: وهي أن المؤرخ يستطيع الاهتداء إلى بعض القوانين التي تمكنه من التنبؤ بالحوادث قبل وقوعها. فإنا نعلم أن الظواهر الإنسانية شديدة المرونة،

وأن نصيب الأفراد في توجيهها ليس يسيرًا، وأن بعض الحوادث الكبرى ينشأ أحيانًا عن بعض الأسباب المباشرة التافهة، وأن وجود نفس الشروط لا يؤدي دائمًا إلى وجود نفس الحوادث.

ويمكن الرد على الحجة الأولى بأن التاريخ قد أخذ فعلًا في التحرر من طابع الفن الذي كان يغلب عليه في العصور الماضية، وأنه بدأ يقترب بعض الشيء من العلوم الاستقرائية. حقًّا يزعم بعض علماء الاجتماع أن هناك فارقًا كبيرًا بين علمهم وبين التاريخ، لأن المؤرخين يدرسون الظواهر الإنسانية الماضية من جهة تتابعها الزمني وفي مظهرها الخاص، بمعنى أنهم لا يهتمون إلا بالحوادث التي وقعت مرة واحدة كإحدى الثورات أو الغزوات أو الهجرات، ثم يصفون هذه الحوادث ويربطونها بتلك التي تسبقها أو تلحقها. وليست تلك هي وجهة نظر علماء الاجتماع الذين يبحثون عن العناصر الثابتة المطردة في الحوادث التاريخية، ولا يهتمون بتتابع هذه الحوادث من الوجهة الزمنية بقدر ما يهتمون بالأسباب التي تفسرها. لكن هذا النقد فقد كثيرًا من أهميته، لأن المؤرخين أصبحوا اليوم أكثر إعراضًا عن وصف الحوادث الفردية وبيان تتابعها. وهم يحاولون تفسيرها والكشف عن العناصر الجوهرية في النظم السياسية والاجتماعية ليقفوا على أسباب الظواهر التاريخية. ويمكن القول بأنهم أصبحوا أكثر شبهًا بعلماء الاجتماع. ومع ذلك فهم يخالفونهم في الاعتراف بتأثير العوامل الفردية، ويفسحون في تفسيرهم للتاريخ مجالًا للصدفة والاحتمال.

كذلك نلاحظ من جانب آخر أن علماء الاجتماع خففوا عن غلوائهم

في التشبث بوجهة نظر «دوركايم» ضيقة الأفق، وأصبحوا يعترفون من جانبهم بالعوامل الفردية والعرضية التي تغير مجرى التاريخ. ومهما يكن من شيء فقد مضى الزمن الذي كان يعتمد فيه المؤرخون على الطريقة التقليدية، وهي طريقة سماع الأخبار ونقلها. وأصبح الباحث المحقق لا يقبل الخبر إلا بعد نقده وتمحيصه وغربلته والمقارنة بين مختلف رواياته، لأنه يريد الوصول إلى حقيقة تاريخية مجردة من كل طابع شخصي. وحقيقة ضاقت الهوة التي كانت تفصل التاريخ عن العلوم التجريبية منذ طبق المؤرخون أساليب التفكير الاستقرائي على بحوثهم. ويدل على ذلك أنهم يبدأون دائمًا بجمع الوثائق وتحليلها، ثم ينتهون أحيانًا إلى وضع بعض الفروض التي يمكن التأكد من صدقها بالحوادث التاريخية. وقد تكون الوثائق أو الآثار التاريخية ناقصة أو مهوشة أو محرفة أو مزورة. وهنا تبدو حاجة المؤرخ إلى استخدام التجربة والمقارنة للبرهنة على صدقها أو كذبها[١]. ولسنا في حاجة إلى القول بأن البراهين التاريخية أقل مرتبة من البراهين في الرياضة وفي العلوم الطبيعية. فإننا لا نستطيع إثبات صدق الآراء التي نصل إليها في التاريخ بتطبيقها على بعض الحوادث الأخرى؟ بل لا نفعل سوى أن نطبق العلاقات السببية التي نهتدي إليها على نفس الحوادث أو الوثائق التي نحاول تفسيرها.

ويمكن الرد على الحجة الثانية بأنه يجب التوسع بعض الشيء في مفهوم العلم. حقًّا يقول «أرسطو»: إن العلم لا يدرس سوى العام، بمعنى

(١) تستخدم التجربة في فحص الأوراق ونوع الحبر الذي كتبت به والأختام وهلم جرًّا.

أنه يهدف إلى معرفة الأجناس العامة التي يمكن إدخال الأنواع تحتها، وأنه يرمي إلى الكشف عن العلاقات السببية التي توجد بين الأشياء. ولكن تعريف العلم على هذا النحو يخرج منه بعض البحوث النظرية التي لا يشك أحد أبدًا في أنها علمية. مثال ذلك علم «الجيولوجيا» الذي لا يدرس سوى حالات خاصة عندما يبين الأطوار التي مرت بها طبقات الأرض في مختلف العصور. وفي الواقع ليس ثمة فارق كبير بين التاريخ وعلم «الجيولوجيا»، إذ يدرس الأول ماضي المجتمعات الإنسانية، ويدرس الثاني ماضي الكرة الأرضية. وهناك سبب آخر يدعونا إلى وصف التاريخ بأنه علم، وهو أن المؤرخ لا يقف عند حد وصف الحوادث الماضية وتنسيقها، بل يرمي إلى الكشف عن العلاقات السببية التي توجد بينها لتفسيرها وتعليلها[1].

وقد سبق أن رأينا أن العلوم الإنسانية تستخدم العلاقات السببية في نطاق واسع، لأن الظواهر التي تدرسها هذه العلوم ترجع، في التحليل الأخير، إلى أفعال إنسانية تعبر عن إرادات فردية أو اجتماعية. وإذن فليس هناك ما يبرر حرج بعض المؤرخين الذين لا يريدون البحث عن أسباب الحوادث ونتائجها عندما صدقوا ما قاله علماء الاجتماع من أن

---

(١) يجب التفرقة بين الأسباب المباشرة والأسباب الحقيقية في التاريخ. مثال ذلك أن مهاجمة ألمانيا لبولندا لم تكن السبب الحقيقي في الحرب الماضية، بل يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفلسفية التي يجب على المؤرخ الكشف عنها حتى يتمكن من تفسير هذه الظاهرة التاريخية الكبرى تفسيرًا علميًّا. ويمكن تشبيه السبب المباشر لإحدى الحوادث التاريخية بعود الثقاب الذي يؤدي إلى اشتعال البارود، وتشبيه السبب الحقيقي بطبيعة البارود نفسه التي تؤدي إلى قوة الانفجار.

العلم لا يبحث عن الأسباب، وإنما يهدف إلى الكشف عن القوانين[١]. ومما يؤسف له أن هؤلاء المؤرخين تركوا دراسة الظواهر التاريخية لجماعة من علماء الاجتماع الذين لم يعدوا إعدادًا كافيًا لدراستها[٢]، ولم يفطنوا إلى أن بيان الأسباب هو الذي يخلع على التاريخ صفة العلم.

وقد أدرك ابن خلدون، قبل علماء أوروبا بعدة قرون، الحقيقة الآتية: وهي أن التاريخ يبدو لبعض الناس فنًّا ولبعضهم علمًا جديرًا بهذا الاسم. فهو فن لدى العامة، وعلم لدى الخاصة. وقد قال في ذلك: «إذ هو في ظاهره لا يزيد على إخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأولى، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق. فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق، وجدير بأن يعد في علومها وخليق»[٣].

٣- طبيعة الظواهر التاريخية

لا يبحث التاريخ بمعناه العام في الظواهر الإنسانية فحسب، بل يبحث أيضًا في الظواهر الماضية أيًّا كان نوعها. فهو يدرس ماضي الطبيعة وماضي المجتمعات. ويمكن معالجة جميع الظواهر على أساسين مختلفين: أحدهما نظري والآخر تاريخي. فمثلًا يستطيع

---

(١) انظر الفصل السابع، ص ١٨٧ - ١٨٩.

(٢) انظر: Ch. Langlois. L' Hist. au XIX, Siècle. Des questions d' histoire et d' enseignement, 1902 p. 232.

ارجع أيضًا إلى كتاب: H, Berr. Synthèse en historie p, 20.

(٣) وقال أيضًا: «وقد ذهل الكثير عن هذا السر فيه حتى صار انتحاله مجهلة، واستخف العوام ومن لا رسوخ له في المعارف مطالعته وحمله والخوض فيه والتطفل عليه».

العالم دراسة تاريخ الأرض والمجموعة الشمسية كما يستطيع دراسة القوانين التي تخضع لها هذه الأجرام في الماضي والحاضر والمستقبل على حد سواء. أما التاريخ بمعناه الخاص فيحاول رسم صورة واضحة عن الإنسانية مستخدمًا في ذلك ما خلقته وراءها من آثار مادية كالمعابد والمقابر والتماثيل والأدوات المصنوعة، أو آثار نفسية كالقصص والأساطير والآداب وجوامع الكلم والعلوم والديانات والوثائق وهلم جرًّا. فالظاهرة التاريخية ظاهرة اجتماعية في جوهرها، ولكنها تختلف عن هذه الأخيرة من جهة أنها محدودة في الزمان والمكان. وبيان ذلك أن التاريخ لا يعالج نشأة الديانات بصفة عامة؛ وإنما يدرس كيف ظهرت إحدى الديانات الخاصة كالموسوية أو المسيحية أو الإسلامية. فإن كل ديانة من هذه الديانات نشأت في عصر ومكان معينين. كذلك لا يعالج المؤرخ الهجرة بصفة عامة، ولكن يعالج مثلًا هجرة القبائل العربية من الجزيرة إلى مصر والعراق، أو هجرة الشعوب الأوروبية إلى أمريكا وأستراليا بعد كشفهما. ولا يقف التاريخ عند حد دراسة الجماعات الإنسانية، بل يمتد بحثه إلى حياة الأفراد. ومع ذلك فهو لا يُعنى بحياة هؤلاء إلا لارتباطها بحياة الجماعة؛ أي من جهة تأثيرهم في قومهم وعصرهم. وحينئذ فإنه لا يؤرخ عادة للعامة أو المغمورين؛ وإنما يؤرخ لأبطال التاريخ الذين حلَّقوا فوق عصورهم، وقادوا أممهم، وطبعوها بطابع خاص.

٤- العلوم المساعدة

ذهب «دونو»[١] إلى ضرورة بعض الدراسات كوسيلة يستعين بها الباحث على فهم الوثائق التاريخية، وجعل الأدب في مقدمة ما يجب على المؤرخ معرفته، لأنه كان يرى أن الشعراء هم الذين خلقوا فن القصص. كذلك نصح بقراءة الروايات الأدبية المعاصرة حتى يستطيع الباحث عرض أبطال التاريخ وحوادثه عرضًا فنيًّا. وذكر بعضًا من أسماء كبار الكتاب والفلاسفة الذين تجب قراءة كتبهم «كهيرودوت» و«تاسيت» و«ميكيافيلي» و«فولتير»، ونص على ضرورة الاطلاع على إنتاج كبار الفلاسفة والمؤرخين وقال «فريمان»[٢] إنه يجب على المؤرخ أن يحيط علمًا بكل شيء: فلسفة وقانونًا واقتصادًا وعلم أجناس وجغرافيا وعلومًا طبيعية، وذلك لأنه سوف يَلقى في أثناء قراءته للنصوص التاريخية أشياء من هذا القبيل[٣]. لكن «سينيوبوس»[٤] يرى أن من يقوم بدراسة الوثائق أشد ما يكون حاجة إلى بعض الفنون والعلوم، إذ كيف تجدي الفلسفة إذا وقف المرء حائرًا أمام إحدى الوثائق التي يجهل لغتها أو يعجز عن حل رموزها؟ وكيف له أن يصدر عليها حكمًا إذا كان لا يستطيع البت في صحتها أو فسادها. وهناك بعض الوسائل والمعارف الخاصة التي يمكن استخدامها في تحقيق هذا العرض المبدئي وهي:

---

(١) Daunou.

(٢) Freeman.

(٣) Seignobos.

(٤) انظر: E. A. Freeman The Methods of historical study

انظر أيضًا Seignobos Ibid, 43- 48.

١- الباليوجرافيا[١]: أي الفن الذي يستخدم في قراءة خطوط اللغات القديمة، كاللغة المصرية الفرعونية واللغة الإغريقية القديمة واللغة اللاتينية. ومن البديهي أن من يحاول دراسة التاريخ المصري القديم مضطر بطبيعة بحثه إلى معرفة الكتابة الهيروغليفية. وهذا هو السبب في أن الوثائق المصرية ظلت محجبة بالأسرار حتى استطاع «شامبليون»[٢] الفرنسي الكشف عن الدلالة الحقيقية للرموز التي كانت مكتوبة بها. وتقل أخطاء دارس الوثائق كلما زاد إلمامه بهذا الفن.

٢- علم فقه اللغة[٣]: وهو علم له قوانينه الخاصة التي تفسر لنا تطور ألفاظ اللغة وقواعدها. ومعرفته ضرورية إلى أقصى حد، فإننا لا نستطيع فهم وثيقة قديمة إلا إذا فسرناها على أساس معاني الألفاظ والقواعد النحوية التي كانت محترمة في العصر الذي كتبت فيه. وتنشأ بعض الأخطاء التاريخية عادة بسبب رداءة فهم المؤرخ للدلالة الحقيقية للكلمات، أو بسبب جهله لقوانين اللغة وقواعدها.

٣- فن قراءة الدبلومات[٤]: وهو الذي يستخدم في فهم الوثائق السياسية أو «الدبلومات» والكتابات الرسمية، فإن لمثل هذه الوثائق مصطلحاتها الخاصة وأصولها المرسومة.

٤- ويحتاج دارس الوثائق أيضًا إلى عدة فنون فرعية لدراسة الآثار المادية، كأنواع السلاح والملابس والشارات واللوحات والورق والأختام.

---

(١) Paléographie.

(٢) Champollion.

(٣) Philologie.

(٤) Diplomatique.

٥- وفيما عدا ذلك فلا بد من معرفة عدة لغات أجنبية معرفة جيدة. فإن العلم في عصرنا الحاضر ليس وقفًا على أمة دون أخرى، بل هو عمل مشترك بين جميع أمم الأرض. وليس معنى هذا أنه يجب على المؤرخ أن يعلم عددًا كبيرًا من اللغات؛ وإنما تكفي معرفة لغتين لأمتين متقدمتين إلى جانب لغته الأصلية. وتتبين لنا ضرورة معرفة اللغات إذا علمنا أن دراسة المسألة المصرية في القرن الماضي تتطلب معرفة كل من اللغة العربية والتركية والفرنسية والإنجليزية والروسية لوجود وثائق في كل هذه اللغات.

وكل هذه العلوم والفنون ضرورية للتفرقة بين الوثائق الصحيحة والمزيفة، ولإرجاع الأصول إلى حالها الأولى، إذا كان التحريف قد تطرق إليها. وتختلف شدة الحاجة إلى العلوم الممهدة باختلاف العصور التي يؤرخ لها. فالتاريخ الحديث أقل حاجة إليها من التاريخ القديم أو المتوسط. وليس من الضروري أن يقوم الباحث الواحد بتجهيز النصوص ودراستها، بل هناك نوع من التخصص. فبعض الباحثين يوجه عنايته إلى دراسة الوثائق من الناحية اللغوية. ويقوم آخرون بفحص محتوياتها التاريخية. ويختلف الناس في قدرتهم على القيام بإحدى هاتين العمليتين، ونعني بهما إعداد الوثائق ودراستها لاستنباط الحقائق التاريخية منها.

وهكذا يحتاج المؤرخ إلى ثقافة خاصة تعينه على فهم الأصول التاريخية وعلى تجنب كثير من الأخطاء. ولا بد له من معرفة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والخلقية والجغرافية والأدبية والفنية التي تتصل

بالعصر الذي يؤرخ له. ولا شك في أن ثقافة فلسفية ممتازة تحصن المؤرخ ضد هذا الميل الطبيعي الذي ربما دعاه إلى تصديق كل خبر من دون تمحيص أو نقد. وقد فطن ابن خلدون إلى ضرورة هذه الثقافة فقال «فهو (التاريخ) محتاج إلى مآخذ متعددة، ومعارف متنوعة، وحسن نظر وتثبت يفضيان لصاحبهما إلى الحق وينكبان به عن المزلات المغالط، لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق»[١]؛ كذلك نص على وجوب تمحيص الخبر قبل دراسة شخصية الرواة لمعرفة صدقهم أو كذبهم[٢].

٥- مراحل البحث التاريخي

لم يتبع القدماء منهجًا سليمًا في دراسة التاريخ، فكانوا يخلطون بينه وبين فن القصص. وكانوا يجمعون الوثائق والروايات كيفما اتفق، ثم يصهرونها ويصبونها في قالب أدبي جذاب. لكن علماء المسلمين عنوا عناية كبرى بنقد الرواة وبتمحيص طرقهم في النقل، وبخاصة فيما يتعلق بدراسة أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام. وقد حدد

(١) المقدمة، ص ٧.

(٢) المقدمة، ص ٢٧: «وتمحيصه (الخبر) إنما هو بمعرفة طبائع العمران، وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة، ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع. وأما إذا كان مستحيلًا فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح».

ابن خلدون قواعد البحث في التاريخ حتى ينهض به إلى مستوى العلوم الجديرة بهذا الاسم. ثم اتجه الأوروبيون إلى العناية بالدراسات التاريخية، وبيَّنوا القواعد التي يجب على المبتدئ احترامها، وانتهوا إلى تحديد مراحل البحث تحديدًا دقيقًا.

وسوف ندرس هذه المراحل تحت عنوانين كبيرين؛ هما التحليل والتركيب:

أ- التحليل التاريخي:

إذا انتهى الباحث من اختيار موضوع دراسته، ومن جمع الوثائق الخاصة به، بدأ يحللها ويمحصها. والتحليل نوعان، خارجي وداخلي:

أولًا: التحليل الخارجي:

وتتكون هذه المرحلة من عمليتين رئيسيتين، هما:

(أ) نقد الوثائق:

لما كانت مادة التاريخ لا تقع تحت ملاحظتنا بطريقة مباشرة، ولما كانت الوثائق السبيل الوحيد إلى معرفتها[1]، فإنه يجب الحذر في استخدامها والعناية بالتفرقة بين الصحيح والمزيف منها. وتتبين ضرورة هذا النقد إذا علمنا أن الإنسان يميل بطبعه إلى تصديق الأخبار من دون تمحيص، إذ التصديق أقل مجهودًا من المناقشة، والتسليم أيسر من النقد، وتكديس الوثائق، كيفما اتفق، أقل عناء من وزنها وتقديرها.

---

(١) قال «سينيوبوس»: لا وجود للتاريخ من دون وثائق، وكل عصر ضاعت وثائقه يظل مجهولاً إلى الأبد. Ibid, 63.

وأسباب الخطأ في الوثائق كثيرة. فقد يعجز الناسخ عن فهم بعض كلماتها، وقد يفهمها فهمًا خاطئًا، وقد يتسرع فلا يقارن بين الأصل الذي يأخذ عنه وبين غيره من الأصول. وتزيد الأخطاء والهفوات كلما كثر عدد الأيدي التي تتداول الوثائق. ولا يرجع ذلك إلى السهو أو إلى غلبة الخيال اللا شعوري في أثناء النقل فحسب، بل هناك أيضًا تحريف مقصود. فربما يدس الناسخ على صاحب الوثيقة ويكتب أشياء ينسبها إليه لتحقيق غرض أو منفعة شخصية أو لإرضاء نزعة دينية أو مذهبية، وقد يزيف وثيقة بأكملها. وربما يغير بعض فقراتها بالزيادة أو النقصان، لأنه يظن أن من واجبه إصلاح الأصل وتوضيح ما غمض فيه على كاتب الوثيقة. ومن اليسير معرفة التحريف غير المقصود. ويكاد يكون الاهتداء إلى التزييف أو الدس أمرًا مستحيلًا، إذا لم توجد سوى نسخة واحدة من الأصل المفقود. وقد بيَّن العلامة «سينيوبوس» أنه يجب الحذر من بعض العادات العقلية، كالميل إلى استخدام أول نسخة تقع في أيدينا، ولو كانت غير دقيقة؛ وكالميل إلى الاعتماد على أقدم النسخ، ولو كانت أردأ من النسخ الأقرب منها عهدًا؛ وكالميل إلى اتخاذ الأغلبية حكمًا إذا اختلفت النسخ فيما بينها، مع أن هذا لا يدل على شيء البتة. وقد ضرب «سينيوبوس» لذلك مثلًا فقال: لنفرض أن هناك عشرين نسخة تشترك منها ثماني عشرة نسخة في نقطة واحدة هي «أ» وتشترك النسختان الأخريان في نقطة مخالفة هي «ب». ففي هذه الحالة يميل الباحث المتسرع إلى تأكيد صحة «أ» دون «ب». ولكن من المحتمل جدًّا أن تكون كثرة المجموعة الأولى صورية، بأن تكون إحدى النسخ

أصلًا وباقيها فروعًا. ومن ثم الباحث المدقق يتساءل فيقول: هل «أ» أكثر احتمالًا للصدق من «ب» أم لا[1]؟

وهناك علامة خاصة يمكن الاهتداء بها إلى معرفة ما إذا كانت النسخ أخذ بعضها من بعض، هي أن تشترك في نفس الأخطاء، إذ لا يعقل أن يتفق أفراد مستقلون في الوقوع فيها. ومن البديهي أنه لا قيمة لتعدد النسخ في هذه الحالة، بل يكفي أن يختار الباحث إحداها ليقارن بينها وبين النسخ الأخرى. ومع ذلك ينبغي ألا يتجاوز عدد هذه الأخيرة حد المعقول، وإلا كان ذلك مدعاة إلى تشتيت الفكر وضياع الوقت من دون جدوى. ويمكن تشبيه نقد الوثائق بعملية التطهير أو الترقيع، وذلك لأنها لا تؤدي إلا إلى بعض النتائج السلبية، بمعنى أنها لا تزيدنا علمًا بالحقائق التاريخية. وقد يتطلب نقل الوثائق وقتًا ومجهودًا كبيرين، ثم يتبين للباحث تفاهة النتائج التي يصل إليها، وحينئذ يتساءل: ألم يكن من الأفضل الاكتفاء بين عدد قليل من النسخ[2]؟

(ب) التحقيق من شخصية صاحب الوثيقة:

لا تكفي المقارنة بين مختلف النسخ، بل لا بد من الوقوف أيضًا على مصدر كل وثيقة: أين ومتى كتبت؟ ومن كتبها؟ وذلك لأنه لا فائدة من استخدام وثيقة نجهل صاحبها. وهذه العملية هامة جدًا، وبخاصة إذا كان المؤرخ يدرس إحدى وثائق العصور القديمة أو المتوسطة. فإن كتابها ما كانوا يعنون عناية المعاصرين بتوقيع كتاباتهم أو تحديد

---

(١) .Ibid,. 80- 81

(٢) .Ibid, 82

تاريخها. وقد يسارع الباحث إلى تصديق نسبة إحدى الوثائق إلى أحد الكُتَّاب إذا رأى أنها تحمل توقيعه. ولكن يجب الحذر من هذا الميل الساذج إلى سرعة التصديق، فإن الانتحال أمر مألوف، وأسبابه عديدة. ونحن نعلم أن بعض فراعنة مصر لم يتورعوا عن محو أسماء سابقيهم ونسبة آثارهم إلى أنفسهم. حقًّا إن خير وسيلة إلى معرفة شخصية الكاتب هي التحليل الداخلي، ولكن يجب الاعتماد، قبل ذلك، على بعض العلامات الخارجية، كالخط والورق واللغة. وكثيرًا ما تكون دلالة هذه العلامات حاسمة، فتقرر تزوير الوثائق أو انتحالها. فإن كثيرًا من المزيفين لا يتخذون جميع أسباب الحيطة، فيستخدمون كلمات وجملًا وألوانًا من الأساليب التي لم تكن مألوفة في العصر الذي ينسبون الوثائق إليه. كذلك تجب المقارنة بين الوثائق المختلفة، فإن ذلك يزيدنا علمًا بالظروف التي دونت فيها الوثائق الصحيحة، وبمواضع التزييف أو التحريف في غيرها. وتستخدم المقارنة أيضًا في التفرقة بين النص الذي اشترك في كتابته أفراد عديدون، لأن اضطراب الأسلوب أو عدم تجانسه دليل على تعدد كاتبي الوثيقة، أو على أن بعضهم ينقل عن بعض. وتؤدي هذه العملية إلى بعض النتائج السلبية[1]، إذ تبين أن بعض الوثائق مزور أو منقول، وأنه لا فائدة من استخدامه. لكن يجب الاعتدال في النقد، فإن بعض دارسي الوثائق يغلون في النقد فيرون التحريف والتزوير والطلاسم في كل مكان على الرغم من وضوح النصوص

(١) يرى «سينيوبوس» أن التحليل الخارجي لا يؤدي إلى بعض النتائج الإيجابية، وأنه إذا أرشدنا إلى الوثائق الرديئة التي يجب عدم استخدامها فإنه لا يوقفنا على كيفية استخدام الوثائق الجيدة. Ibid, 100.

التي يدرسونها. ولذا يجب الوقوف عند حد معلوم؛ وإلا انتهى الأمر إلى الشك المطلق. وهناك آخرون ينقدون لمجرد النقد. وكلما انتهوا من وثيقة بحثوا عن غيرها، ظانين أن التاريخ نوع من الرياضة العقلية، وأن أهمية الوثيقة لا تقاس بما تحتوي عليه من حقائق، بل بما تثيره من صعوبات[١].

لكن لا يجوز لنا أن نعتقد أن نقد الوثائق كافٍ في النهوض بالتاريخ إلى مستوى العلوم المضبوطة، أو أن التحقق من شخصية كاتب الوثيقة خير سبيل إلى معرفة الحقائق التاريخية، فإن كثيرًا من الذين برعوا في نقد الوثائق وتصحيحها يعجزون عن فهم الحوادث الماضية وتفسيرها. وإذن يتبين لنا أن التحليل الخارجي مرحلة ممهدة فقط. حقًّا إنها مرحلة ضرورية، ولكنها مؤقتة. وسوف يأتي اليوم الذي ينتهي فيه الباحثون من تمحيص جميع الوثائق الخاصة بالعصور الماضية ومن التحقق من شخصية أصحابها[٢].

ثانيًا- التحليل الداخلي:

يطلق هذا الاسم على مجموعة العمليات التي يستخدمها الباحث في فهم محتويات الوثائق وتقدير الظروف التي أحاطت بكتابتها. فهي خاصة بالتحقيق من صدق النص التاريخي من جهة الموضوع، لا من جهة الشكل. وهي ضرورية للسبب الآتي: وهو أن الظواهر الماضية لا تقع تحت ملاحظتنا، ولا يمكن الثقة بما يذكره الرواة عنها، من دون

(١) Ibid, 130- 134.
(٢) Ibid, 112- 115.

تمحيص أو نقد، فإن أخبارهم تحتمل الكذب والخطأ. وتقوم عمليات التحليل هنا على أساس استعادة جميع الخطوات التي مر بها الراوي منذ مشاهدته للحوادث حتى وقت تسجيلها كتابة.

والتحليل الداخلي نوعان، سلبي وإيجابي:

أ- التحليل الداخلي الإيجابي:

يستخدم هذا التحليل للتفرقة بين العناصر الأولية التي يحتوي عليها النص التاريخي تمهيدًا لفهم كل عنصر منها على حدة، وللوقوف على المعنى الحقيقي الذي ترمي إليه الألفاظ والعبارات. ولكن كثيرًا من المؤرخين لا يوجهون عناية كافية إلى هذه الناحية، ويميلون إلى قراءة النصوص قراءة سريعة للاقتباس منها، من دون تحديد المعاني الحقيقية التي يرمي إليها الكاتب. حقًّا ربما لم تكن هناك ضرورة كبرى إلى تحليل الوثائق الخاصة بالعصور الحديثة تحليلًا تامًّا، وذلك لقرب لغتها من لغة المؤرخ. ولكن ليس الأمر كذلك فيما يتعلق بوثائق العصرين القديم والوسيط، إذ لا مندوحة للباحث حينئذ عن الاعتماد على تحليل إيجابي دقيق. فإن لغته وتفكيره يختلفان اختلافًا كبيرًا عن لغة وتفكير كاتب الأصل التاريخي الذي يقوم بدراسته.

ومن الواجب أن يحذر الباحث المبتدئ من التأثر بفكرة سابقة كوَّنها لنفسه عن الظواهر التي يدرسها عن طريق الوثائق. فإن هذه الأخيرة ربما كانت تحتوي على بعض الآراء التي تتفق مع وجهة نظره الخاصة. وحينئذ قد يتخذها أساسًا لحكمه فيخطئ، ويوشك أن ينسب إلى كاتب الوثيقة آراء لم يَقُل بها قَط. وبيان ذلك أن الباحث

يجري في هذه الحالة وراء النصوص التي تؤيد وجهة نظره، ويهمل ما عداها. ولا شك في أن هذا المسلك يتنافى مع الأمانة العلمية، ويحول، بالضرورة، دون فهم الوثيقة على حقيقتها. وكثيرًا ما يخلط المرء بين رأي يكونه لنفسه وبين الظاهرة التاريخية، بمعنى أنه يستنبط رأيًا على سبيل الحدس والتخمين، ثم لا يزال يقلب فيه النظر حتى ينتهي باعتقاد أنه ظاهرة تاريخية حقيقية، مع أنه ليس سوى فكرة شخصية نبتت في خياله. ولذا فإن قراءة النصوص لا تجدي إلا بشرط أن يكون المؤرخ خلوًا من كل فكرة سبق أن كوَّنها لنفسه بصددها.

ويمكن القيام بعملية التحليل الإيجابي على خير وجه إذا حددنا المعنى الحقيقي لكل كلمة في الوثيقة تحديدًا تامًّا، وإذا لم ندخِل أي عنصر غريب عليها. ولا يستطيع المؤرخ التفرقة بين المعنى الظاهر والمعنى الحقيقي إلا إذا ألَمَّ بلغة العصر الذي كتبت فيه الوثيقة. ومما لا ريب فيه أن اللغة تتطور، وأن تفسير الألفاظ على أساس واحد في عصور متباعدة يؤدي إلى تشويه معانيها. أضف إلى ذلك أن معاني الألفاظ تختلف من شخص إلى آخر في العصر الواحد، وقد تختلف أحيانًا في الوثيقة نفسها. وحينئذ يجب على دارس الوثيقة أن يعلم لغة العصر الذي كتبت فيه معرفة تامة، وأن يفرق بين أسلوب كاتب إحدى الوثائق وأسلوب غيره من الكُتَّاب. ولما كانت دلالة الألفاظ والأساليب تختلف في الوثيقة الواحدة فمن الواجب تفسيرها بناء على المعنى العام الذي يرمي إليه كاتبها. ومع ذلك فربما لا يستطيع المؤرخ معرفة آراء هذا الأخير على حقيقتها، على الرغم من معرفته للغته وألفاظه وعباراته،

إذ من المحتمل أن يستخدم التورية أو الدعابة أو الفكاهة أو التعمية. ولا شك في أن هذه الأمور الأخيرة تختلف باختلاف العصور والحوادث التي يلمح إليها أو يتندر بها[1]. وتستخدم القاعدة الآتية في التفرقة بين المعنى الظاهر والمعنى الحقيقي: «**حينما يكون المعنى الحرفي غامضًا أو غير مفهوم أو غير متجانس أو يتعارض مع آراء الكاتب أو الحوادث المعروفة لديه، فإنه يجب علينا أن نستنتج من ذلك أنه يستخدم التورية**»[2]. ويمكن تحديد المعنى الحقيقي بالمقارنة بين الفقرات التي تحتوي على التعبير الذي يُظن أنه ذو دلالة خفية. ومع ذلك فليست نتائج المقارنة يقينية بحال ما.

وتؤدي عملية التحليل الداخلي الإيجابي إلى التفرقة بين جميع العناصر الأولية التي تحتوي عليها الوثيقة، والتي تتصل بظواهر شتى تدرسها فروع مختلفة، كتاريخ الفنون والآداب أو العلوم أو النظريات الفلسفية أو الحوادث السياسية والحربية أو العقائد أو النظم الاجتماعية أو الأساطير أو القصص وجوامع الكلم والأمثال والحكم الشعبية.

ب- التحليل الداخلي السلبي:

توقفنا هذه العملية على الظروف التي وجد فيها كاتب الوثيقة حين سجل ملاحظاته أو شهادة الآخرين الذين رأوا الظواهر أو الحوادث التاريخية، كما ترشدنا إلى الأسباب الخارجية أو البواعث النفسية الداخلية التي ربما دعته إلى الكذب، أو أدت به إلى الخطأ. وهناك

---

(١) Ibid, 151.

(٢) Ibid, 152.

قاعدة عامة تنص على وجوب الشك في صدق كل راوٍ، اللهم إلا إذا وجدت بعض الأسباب القوية التي تدعو إلى الثقة به. ويمكن تحديد هذه القاعدة على النحو الآتي:

يجب أن يبدأ المؤرخ بالشك، وألا يدعه إلا إذا تبين له فساده.

ويجب تطبيق هذه القاعدة على كل جزء من أجزاء الوثيقة، وبصدد كل نص تاريخي، مهما بلغت شهرة صاحبه بالصدق والأمانة. ومعنى ذلك أنه لا يجوز الحكم على وثيقة ما بأنها صادقة في جملتها، بل لا بد من التحقق من صدق جميع تفاصيلها أو كذبها. ويحتاج تحليل الأصول التاريخية على هذا النحو إلى مجهود كبير قد يصرف كثيرًا من الباحثين عن إعطاء هذه المرحلة الأساسية حقها من العناية. ولكن العادة والدربة يخففان من مشقة هذا العمل، ويكسِبان المؤرخ نوعًا من الحدس الذي يعينه على إصابة مواطن الريبة من دون عناء كبير. ويجب الحذر من طابع الصدق المزيف الذي يغلب على بعض الوثائق، فإن الإلحاح في تأكيد خبر ما ربما كان علامة على المهارة في الكذب أو التبجح. وليست كثرة التفاصيل ودقتها ضمانًا لصدق الراوي(١). ولذا يجب دراسة عاداته وعواطفه ومركزه الاجتماعي وطائفته ومذهبه والظروف التي أحاطت به وجميع الأسباب التي تؤدي إلى الخطأ. وليست معرفة هذه الأمور غاية في ذاتها، ولكنها وسيلة إلى التحقق من صدق المعلومات التي تحتوي عليها الوثيقة أو كذبها. وقد حدد «سينيوبوس» القواعد العامة التي يجب اتباعها في هذه الحالة، ووضعها على هيئة

---

(١) Ibid, 162.

مجموعتين من الأسئلة: تمس إحداهما الدوافع التي تدعو إلى الكذب، وتمس الأخرى البواعث التي ينشأ عنها الخطأ[1]. وتتكون المجموعة الأولى من الأسئلة الآتية:

١- هل أراد صاحب الوثيقة تحقيق مصلحة خاصة؟ وهل أراد أن يخدع القارئ، وأن يحمله على القيام بفعل أو صرفه عنه؟ وهل أورد أخبارًا كاذبة لتحقيق هذا الغرض؟ فإذا تبين أنه قد تأثر بأحد هذه العوامل كان ذلك دليلًا على كذبه. ويحدث مثل هذا التضليل في الوثائق الرسمية أحيانًا لتحقيق غاية فردية أو اجتماعية. وحينئذ يجب البحث عن طبيعة هذه الغاية.

٢- هل كان الراوي ينتمي إلى جماعة خاصة يميل إلى نصرتها، ويضطر إلى تشويه الأخبار، قصدًا أو عفوًا، لكي يحقق إحدى مصالحها، أو يبرر سلوكها ويظهِرها في وضع مشرف؟

٣- هل وجد الراوي في مركز أو ظروف أكرهته على الكذب؟ وهذا ما يحدث لكاتب الوثائق الرسمية عندما لا يتفق الصدق مع السياسة العامة للدولة أو التقاليد أو الشعور العام. وحينئذ يضطر الكاتب إلى التمويه وإلى القول بأن الظروف التي يؤرخ لها ظروف عادية.

٤- هل جره الغرور بشخصه أو بجماعته إلى الاختلاف والتحريف؟ وهل أراد أن يشعر القارئ بمكانته وجدارته بالتقدير والإجلال؟ وعندئذ يجب البحث عن السبب الحقيقي الذي يدعوه إلى الزهو أو الرغبة في

(١) Ibid, 166- 177.

الانتساب إلى طائفة أسمى من طبقته. ويجب أيضًا الشك في كل نص ينسب إليه أو إلى عشيرته مقامًا ممتازًا.

٥- هل أراد الراوي التقرب إلى الجمهور وتملقه وإثارة عواطفه؟ وهل شوه الحوادث، حتى يكون على وفاق مع آراء معاصريه ونزعاتهم وأهوائهم، ولو كان لا يشاركهم في شيء من ذلك؟ ولذا يجب الحذر من عبارات المجاملة والود والإخلاص، إذ إننا نسارع عادة إلى تصديق مثل هذه العبارات من معاصرينا.

٦- هل حاول صاحب الوثيقة التأثير في الجمهور بأسلوبه الأدبي؟ وهل شوه الحقائق عندما ألبسها ثوبًا أدبيًّا؟ وهنا يجب تطبيق القاعدة التي تقول بوجوب الشك في صدق الوثيقة كلما غلب عليها طابع الأدب.

أما المجموعة الثانية فتتكون من الأسئلة الآتية:

١- هل كان الكاتب في حالة عقلية تسمح له بملاحظة الحادثة؟ وهل سلم من تأثير بعض العوامل الداخلية اللا شعورية التي تدعو إلى الخطأ كالوهم أو الهذيان؟

٢- هل تحققت الشروط العلمية في ملاحظته؟ وهل كان في مكان يستطيع أن يرى منه الحوادث؟ وهل كان خلوًا من الهوى؟ وهل رأى جميع التفاصيل؟ وهل فهم ما سمع أو رأى؟ وهل خلط بين حوادث مختلفة؟ وهل سجل ملاحظاته مباشرة أم بعد مُضي فترة من الزمن؟

٣- هل أصدر حكمًا على حوادث صرفه الكسل أو الإهمال عن ملاحظتها؟ وهل ذكر أمورًا لم يرَها، ولم يسمع عنها شيئًا، بل استنبطها بخياله؟

٤ - هل كانت طبيعة الحادثة تسمح له بملاحظتها؟ ذلك لأن بعض الحوادث يحاط بالكتمان، كما أن بعضها الآخر لا يستطيع فرد واحد الاستقلال برؤيته كأحد المواقع، أو كتطور عادة اجتماعية. وفي هذه الحال لا يذكر الراوي ما يرى، بل يستنبط. ومع ذلك فليس من الممكن أن يتطرق الكذب أو الخطأ إلى بعض الأخبار. فمثلًا لا يكذب الراوي إذا كان الخبر الذي ينقله لا يتفق مع مصلحته أو عاطفته الشخصية أو الدينية، أو إذا كانت الظاهرة التي يذكرها معروفة لدى جميع معاصريه. ويقل احتمال الكذب إذا استمرت هذه الظاهرة مدة طويلة من الزمن، أو شغلت مساحة واسعة بحيث يراها عدد كبير من الناس. وهذه هي حال العادات الاجتماعية.

وقد اهتدى ابن خلدون إلى كثير من الأسباب التي تدعو إلى الكذب أو الخطأ، وعبَّر عنها بقوله: «فمنها التشيعات للآراء والمذاهب. فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله. ومن الأسباب المقتضية للكذب في الأخبار أيضًا الثقة بالناقلين، وتمحيص ذلك يرجع إلى التعديل والتجريح. ومنها الذهول عن المقاصد. فكثير من الناقلين لا يعرف القصد بما عاين أو سمع، وينقل الخبر على ما في ظنه وتخمينه فيقع في الكذب. ومنها توهم الصدق، وهو كثير. وإنما يجيء في الأكثر من جهة الثقة بالناقلين. ومنها الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبيس

والتصنع فينقلها كما رآها... ومنها تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك، فيستفيض الأخبار بها على غير حقيقة. فالنفوس مولعة بحب الثناء. والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها. ومن الأسباب المقتضية له أيضًا -وهي سابقة على جميع ما تقدم- الجهل بطبائع الأحوال في العمران. فإن كل حادث من الحوادث، ذاتًا كان أم فعلًا، لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته، وفيما يعرض له من أحواله. فإذا كان السامع عارفًا بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر»[١].

***

تحديد الظواهر الخاصة:

ينتهي التحليل الداخلي بنوعيه إلى تقرير بعض النتائج الجزئية التي قد تتفق أو تختلف فيما بينها. فإذا تعارضت روايتان بصدد خبر، وكان تعارضهما حقيقيًّا، فلا يحق للمؤرخ أن يحاول التوفيق بينهما، بل يجب تحكيم أصول النقد[٢]. إما إذا اتفقت عدة روايات على أمر واحد فليس ذلك دليلًا على صدقه. مثال ذلك أن عدة صحف قد تشترك في ذكر خبر واحد، ولكنها تنقله في نفس الوقت، عن مصدر واحد، إذ كثيرًا ما يتفق

---

(١) المقدمة، ص ٢٦.

(٢) ضرب «سينيوبوس» لذلك مثلاً فقال: إذا ذكر أحدهم أن ٢ × ٢ = ٤، وذكر آخر أن حاصل ضربهما = ٥ فليس لنا أن نقول إن حاصل الضرب هو $\frac{١}{٢}$ ٤. Ibid, 198.

مراسلوها على تكليف أحدهم بأن يقوم مقامهم جميعًا[١]. ولذا يجب التحقق من تعدد الروايات واستقلالها، بعضها عن بعض، قبل استنباط شيء ما من اتفاقها. ويمكن الحكم بنقل إحدى الوثائق عن غيرها إذا اشتركت معها في ذكر التفاصيل وفي ترتيب الحوادث؛ وذلك لأن الظواهر الإنسانية متشعبة معقدة؛ وليس من الممكن أن يتفق شخصان إلى حد كبير جدًّا في وصفها. فالدليل على استقلال الروايات هو الاتفاق العرضي بينها[٢]. ويمكن القول بأن الروايات المستقلة حقيقة هي التي كتبها أشخاص مختلفون ينتمون إلى طوائف شتى، ويلاحظون في ظروف مختلفة، وذلك أمر نادر، إلا فيما يمس التاريخ الحديث[٣]. ومع ذلك فليست النتائج التي نصل إليها في هذه الحال أكيدة. وتزداد مرتبتها في الصدق إذا وجدنا أن بينها تجانسًا؛ أي أن بعضها يؤكد بعضًا.

ب- التركيب التاريخي

رأينا أن عملية التحليل تنتهي إلى تقرير عدد كبير من النتائج الجزئية المبعثرة المنعزلة. وإنما كانت كذلك لأنها تتصل بأمور مختلفة تذكرها الوثائق من دون ترتيب. فهي تحتوي على ظواهر متباينة كاللغة والأسلوب والعادات الاجتماعية. وتتحدث عن أشياء مادية كالآثار والأمكنة والمواقع. وتختلف هذه الأمور من جهة أخرى بالعموم والخصوص. فإن إحدى العادات الاجتماعية تختلف عن حياة أحد

---

(١) Ibid, 199.

(٢) Ibid, 201.

(٣) Ibid, 203- 204.

الأفراد. وحينئذ يجب على المؤرخ أن يؤلف بين هذه العناصر الأولية على نحو خاص حتى يكوِّن لنفسه صورة واضحة متسقة عن الظواهر الماضية، وحتى يستطيع وصفها وصفًا دقيقًا، كما لو كان قد رآها بالفعل. من البديهي أن طبيعة هذه الصورة تتوقف على طبيعة العناصر التي هدتنا إليها الوثائق والآثار، لا على وجهة نظر فلسفية مثالية نتخذها أساسًا لفهم تطور الإنسانية ووصفه، كما فعل بعض فلاسفة التاريخ في القرن الثامن عشر من أمثال «فيكو» و«جان جاك روسو»[١]، ولا يمكن تحديد صورة صادقة عن الماضي إلا إذا صنفت الظواهر التاريخية في طوائف تحتوي كل منها على أمور خاصة متجانسة. ومع ذلك فإن التصنيف وحده لا يكفي، إذ تبقى بعده فجوات لم تذكر الوثائق عنها شيئًا. وحينئذ فلا بد من تدخل الخيال والاستنباط لسد فراغها. ومعنى ذلك أن التاريخ لن يكون علمًا بمعنى الكلمة إلا إذا سلك سبيل العلوم الأخرى؛ أي إلا إذا اعتمد على الفروض لكي يسد بها النقص في الوثائق، ولكي يربط الظواهر التاريخية ويفسرها. وتلك هي المشكلة الكبرى في الطريقة التاريخية[٢]. فإن المؤرخ لا يستطيع استخدام الوسائل المادية التي يستخدمها الباحث في العلوم الطبيعية كتحليل الظواهر وتركيبها لمعرفة عناصرها وخواصها والعلاقات بينها؛ وإنما يعتمد فحسب على التأليف بين عدة صور ذهنية تنقلها إليه الوثائق عن ظواهر نفسية أو اجتماعية أو مادية انقضى زمنها[٣]. ولكن لا يترتب

(١) الفصل الحادي عشر، من صفحة ٣٠٠ إلى ٣١١.

(٢) Ibid, 215.

(٣) Ibid, 219.

على هذا أنه لا يدرس أمورًا حقيقية. أضف إلى ذلك أنه يستطيع استعادة الماضي بالمماثلة بينه وبين الحاضر، إذ لو انقطعت أوجه الشبه بينهما لغدت الوثائق رموزًا وألغازًا لا يمكن فهمها.

ومن هنا يتبين لنا أن التركيب يشمل المراحل الآتية:

أولًا- تصنيف الظواهر:

لما كانت الظواهر التاريخية كثيرة ومتنوعة وجب تصنيفها في طوائف خاصة تمهيدًا لفهمها والوقوف على العلاقات بينها. ومن الممكن أن يتخذ المؤرخ أكثر من أساس واحد لتصنيفها. فإما أن ينظمها على أساس أزمانها وأماكنها ونسبتها إلى جماعة أو إلى أحد الأفراد. وتلك هي أسهل طرق التصنيف. وقد تبعها القدماء ومؤرخو عصر النهضة. وإما أن يصنفها على أساس طبيعتها الداخلية. فيقسمها إلى ظواهر لغوية ودينية وعلمية إلخ. ويرجع الفضل في ابتكار هذه الطريقة إلى علماء الألمان. وإما أن يصنفها على أساس طبيعة الشروط الخاصة التي تتصل بمظاهر النشاط الإنساني. فهناك شروط مادية خاصة بالأجسام، وهي الشروط التي تدرسها علوم الأجناس والتشريح ووظائف الأعضاء، وأخرى خاصة بالبيئة الطبيعية التي تحيط بالظواهر التاريخية، وهي الشروط الجغرافية الطبيعية كالأمطار والتضاريس، أو الصناعية كالطرق أو الغابات والزراعة. وهناك أمور نفسية كاللغات، والفنون، والعلوم، والفلسفة والأخلاق والديانات، وعادات مادية كالأكل والملبس والزينة، وعادات اجتماعية كالصيد والمحافل والملاهي، وعادات اقتصادية خاصة بالإنتاج أو التجارة أو توزيع

الثروة. وهناك نظم ومؤسسات اجتماعية كالمعاملة والطبقات، ونظم سياسية وأخرى دولية كالحروب إلخ[١].

وليس للمؤرخ أن يكتفي بأحد هذه الأسس الثلاثة، بل يجب عليه أن يجمع بينها مع تحديد غلبة أحدها على الآخرين، وذلك حسب طبيعة الموضوع الذي يدرسه، وثقافة الجمهور الذي يكتب له[٢]، ذلك لأن التاريخ لا يدرس الأفراد أو الحوادث فحسب، وإنما يعالج، إلى جانب ذلك، الظواهر الاجتماعية، ويحاول رسم صور واضحة عن تطور الإنسانية. وليس هذا بالأمر اليسير، إذ يتطلب ذلك عناية كبرى بتصنيف مراحل هذا التطور، وبيان عناصره، والزمن الذي تشغله كل مرحلة منها، وتعداد العوامل التي أدت إليها. وليس للمؤرخ أن يستهين بنصيب الأفراد في توجيه التاريخ. فإن بعضهم قد يخلق تقليدًا اجتماعيًّا دينيًّا أو فنيًّا أو علميًّا أو صناعيًّا. وقد يغير بعضهم مجرى الحوادث السياسية كالزعماء أو القواد. ومن هنا يتبين لنا خطأ هؤلاء الذين يحاولون دراسة التاريخ على نمط العلوم التجريبية تمامًا، مع عدم مراعاة طبيعة الظواهر الإنسانية. وحينئذ فمن الضروري أن يفسح المؤرخ في تصنيفه مجالًا لطبيعة الأفراد وللحوادث الخاصة. كذلك يجب عليه أن يحترم الترتيب الزمني، فيقسم التاريخ إلى عصور، وكل عصر منها إلى مراحل، وأن يتخذ الحوادث الهامة أو الشخصيات الكبرى علامة للفصل بين مراحل التطور الإنساني.

---

(١) Ibid, 232- 235.

(٢) Ibid, 235- 236.

ثانيًا- الاجتهاد:

أشرنا من قبل إلى أن المؤرخ يستخدم الخيال لسد الفجوات في التاريخ. ولكن هذا الخيال ليس مطلقًا، بل هو مقيد بنتائج التحليل، وإلا لم يؤدِّ الاستنباط، في هذه الحال، إلى نتائج جديرة بالثقة. وتعد هذه المرحلة أدق مراحل التركيب. وهي مصدر كثير من الأخطاء، إذا لم تراعَ فيها بعض القواعد الخاصة. فمن الواجب ألا يجمع المرء بين تحليل الوثيقة والاستنباط في آن واحد؛ وإلا ربما نسب إلى صاحبها آراء لم يَقُل بها[1]. ويترتب على ذلك وجوب التفرقة بين نتائج التحليل ونتائج الاستنباط. كما يجب ذكر الطريقة التي أدت إلى هذه النتائج الأخيرة. ويجب الحذر أيضًا من نتائج الاستنباط اللا شعوري. ويمكن تحقيق هذا الشرط الأخير بعرض نتائج الاستنباط بصورة منطقية. وكثير ما يخطئ الباحثون حينما يعتمدون على عدد قليل من النصوص لاستنباط بعض الظواهر التاريخية. ويرجع السبب في ذلك إلى أنهم لا يزالون يقلبون النظر في هذه النصوص القليلة حتى تبدو لهم وجهة نظرهم الخاصة كحقيقة تاريخية قد حدثت بالفعل.

والاجتهاد إما سلبي وإما إيجابي. وينحصر الأول في القول بعدم وجود ظاهرة تاريخية معينة، لأن الوثائق لم تذكر عنها شيئًا. ولكن ليس للمؤرخ أن يعد سكوت الوثائق حجة. فإنا نعلم أنها عرضة للضياع، هامة كانت أم تافهة، وأن بعض الحوادث لا يسجل لأسباب خاصة. فمثلًا لا تسجل الوثائق عادة شكاوى الجمهور، كما أن الحكومات

(١) Ibid, 142 et 253.

تحظر تسجيل بعض الحوادث[١]. ولذا يجب الإقلال من الاجتهاد السلبي ما أمكن؛ اللهم إلا إذا كان من عادة صاحب الوثيقة أن يذكر جميع التفاصيل، ولم ينص مع ذلك على ظاهرة أو حادثة معينة. مثال ذلك أنه إذا لم يذكر «تاسيت» شيئًا عن مقاطعة أو قبيلة جرمانية فمعنى ذلك أنه لا وجود لهما.

أما الاجتهاد الإيجابي فيقوم على أساس أن حوادث الماضي تشبه حوادث الحاضر، من جهة أن هناك علاقات سببية بين مظاهر النشاط الإنساني بصرف النظر عن اختلاف المكان والزمان. ويجب استخدام هذا الاجتهاد على هيئة قياس تجنبًا للخطأ. ويشترط أن تكون إحدى مقدمتي هذا القياس خاصة والأخرى عامة، فنقول مثلًا: مدينة «سلاميس» تحمل اسمًا فينيقيًا، وكل مدينة تسمى بلغة الشعب الذي بناها، إذن «سلاميس» مدينة فينيقية. ولكن ليست نتائج هذا القياس يقينية. فإن «بطرسبرج» مدينة روسية، وإن كان اسمها ألمانيًا[٢].

ثالثًا- التعليل:

إذا انتهى المؤرخ من سد الفجوات والتحقق من صدق فروضه بتطبيقها على النتائج الجزئية التي هداه إليها التحليل، وجب عليه أن يربط هذه النتائج جميعها، وذلك بأن يبين العلاقات التي توجد بينها. وهذا هو معنى التعليل. فإن مظاهر النشاط الإنساني، من لغة ودين وفلسفة وسياسة واقتصاد وتعمير، ليست منفصلة بحسب الواقع؛ وإنما يؤثر

---

(١) Ibid, 255.

(٢) Ibid, 258.

بعضها في بعض. وقد اختلفت مذاهب المؤرخين في تعليل الظواهر الإنسانية الماضية. فذهب فريق منهم إلى أن العناية الإلهية تقود العالم نحو غاية لا يعلمها إلا الله[١]. ولكن هذا الرأي وجهة نظر فلسفية. وقد ذكرنا أن العلم لا يبحث عن السر الخفي في وجود الظواهر، بل يدرس فقط الشروط التي تسبق أو تصحب الظاهرة المراد تفسيرها[٢]. وذهب فريق آخر إلى أن الإنسانية تتبع في تطورها سبيلًا منطقيًّا لأنها ترمي إلى إشباع بعض الحاجات الاجتماعية، كتحصيل أكبر قسط من السعادة أو لتحقيق الطبيعة الإنسانية إلى أكبر حد من الكمال. وهذا هو ما ذهب إليه «كونت» و«سبنسر»[٣]. ولكن مما يدل على فساد هذا الرأي الفلسفي أن الحوادث التاريخية لا تقع دائمًا حسبما يقتضيه العقل أو المنطق، وأنها كثيرًا ما تكون سببًا في فساد المجتمع أو شقاء الأفراد. ورأى آخرون أن لكل شعب رسالة يؤديها. ولكن هذا رأي فلسفي أيضًا[٤].

وقد اعترف «سينيوبوس» بأنه لا يمكن استخدام الطرق الاستقرائية في دراسة الظواهر التاريخية[٥]، وبأن محاولة تطبيق الإحصاء عليها لا تؤدي إلى نتائج يعتد بها. والسبب في ذلك أنها مرنة، كما نعلم، وأن نصيب الأفراد فيها هام إلى حد كبير. وليست معرفة الأسباب التاريخية أمرًا يسيرًا، إذ يجب الوقوف على جميع الظروف التي تسبق الظاهرة أو

(١) Ibid, 285.

(٢) انظر الفصل السابع، ص ١٧٥ وما بعدها.

(٣) انظر الفصل السابق، ص ٣٤١.

(٤) Ibid, 287. هذا هو رأي بعض الألمان.

(٥) الفصل السادس، ص ١٤٩ وما بعدها.

تصحبها لمعرفة الظرف الوحيد الذي يظن أنه السبب في وجودها. وليس أمام المؤرخ سوى أحد سبيلين لمعرفة هذه الأسباب؛ فإما أن يأخذها عن كاتبي الوثائق وإما أن يستنبطها بخياله، وكلا السبيلين محفوف بالأخطار. والواقع يعد التعليل أضعف مراحل البحث التاريخي. ولم ينتهِ المؤرخون بصدده إلى رأي قاطع.

ونعتقد في نهاية الأمر، أن ذلك الضعف ليس بغاض من قيمة التاريخ. فإنه يعالج -كباقي العلوم الإنسانية- أمورًا شديدة التركيب وسريعة التطور، لأنها تخضع، في نفس الوقت، لعوامل عديدة متداخلة يصعب معها تحديد الأسباب تحديدًا كافيًا، كما هي الحال في العلوم التجريبية.

* * *

وبقي أن نشير إلى مرحلة أخيرة لا تهم المنطقي بقدر ما تهم المؤرخ نفسه، وهي مرحلة العرض التي تتصل -حسبما يدل عليه تعريفها- بالأسلوب الذي يستخدمه الباحث في عرض الحقائق التي هداه إليها التحليل والتركيب. وتكاد تكون هذه المشكلة خاصة بالتاريخ، من دون غيره من العلوم.

وقد اختلفت الطرق التي تبعها المؤرخون في عرض بحوثهم، تبعًا لاختلاف وجهة نظرهم في فهم الغرض الذي يرمي إليه علمهم. وبيان ذلك أن القدماء كانوا يرون أن الحروب والحوادث السياسية هي الموضوع الرئيسي للتاريخ، ولذا كانوا يحرصون على إمتاع القارئ بذكر الطريف أو المثير. وهذا هو أحد الأسباب التي دعت إلى غلبة

الطابع الأدبي على هذا العلم. أضف إلى ذلك أنهم كانوا يتخذونه وسيلة للتقرب من ذوي السلطان، فكانوا يعنون بتمجيدهم والثناء على أسلافهم والإشادة بأعمالهم أكثر من عنايتهم بتسجيل الحقائق.

لكن نظرة المحدثين إلى التاريخ على أنه وصف للحضارة؛ أي لمختلف مظاهر النشاط الإنساني، غيرت اتجاههم في طريقة عرضه، فجعلوا يستخدمون أساليب واضحة بريئة من طابع الخطابة أو الإنشاد أو الفلسفة. ويرجع الفضل في هذا الاتجاه الجديد إلى المؤرخين الألمان الذين بدأوا محاولتهم، على استحياء، في القرن التاسع عشر. وبالجملة لم يعد العرض التاريخي يرمي إلى إمتاع القارئ أو إسداء النصح إليه أو إثارة عواطفه، بل إلى مجرد المعرفة. وليس معنى هذا أن يتحرر المؤرخ من كل قيد. فمن الواجب أن يستخدم لغة واضحة دقيقة، حتى يستطيع تحديد تلك الظواهر الإنسانية المرنة. ويمكن القول بأن المؤرخ لا يكمل إلا إذا أجاد اللغة، وإلا إذا ابتعد عن استخدام تلك الألفاظ التي تدل على معانٍ مجردة أدعى إلى الغموض واللبس منها إلى الوضوح.

محمود قاسم

المنطق الحديث ومناهج البحث



آفاق

محمود قاسم

المنطق الحديث ومناهج البحث



آفاق